الأحد 24 تشرين الأول 2021
S211018

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، تأسَّست نهاية حزيران 2011، غير حكومية، مُستقلة، اعتمدت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان مصدراً أساسياً في جميع تحليلاتها التي أصدرتها عن حصيلة الضحايا في سوريا.

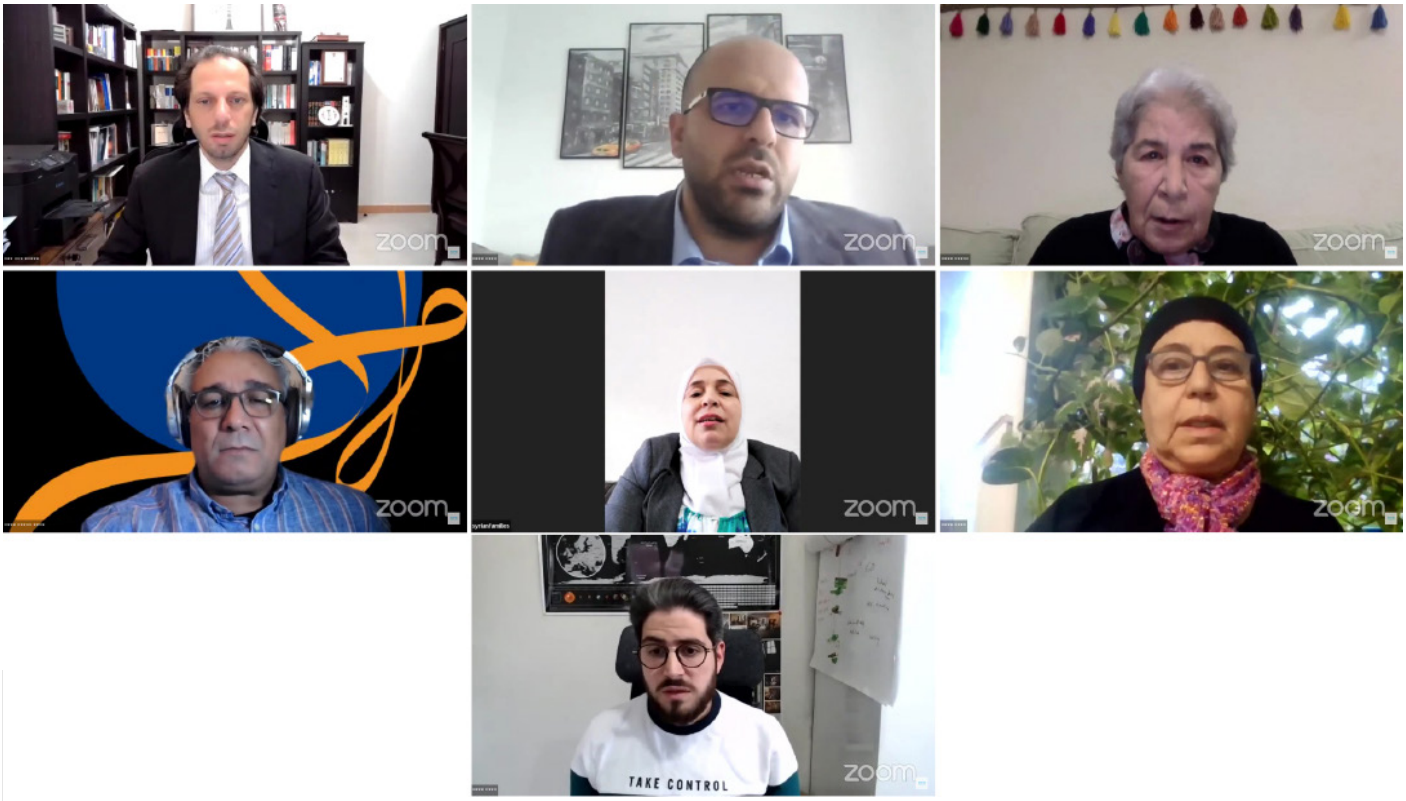

بيان

الشبكة السورية لحقوق الإنسان تنظم فعالية بعنوان "النهوض بقضية المعتقلين والمختفين قسرياً مسؤوليتنا جميعاً" بالتعاون مع منظمات ميثاق الحقيقة والعدالة

الجمعة 22/ تشرين الأول/ 2021: نظَّمت الشبكة السورية لحقوق الإنسان فعالية تحت عنوان "النهوض بقضية المعتقلين والمختفين قسرياً مسؤوليتنا جميعاً" وذلك بالتعاون والتنسيق مع المنظمات المؤسسة لميثاق الحقيقة والعدالة، بمشاركة السيدة فدوى محمود، عضو مؤسس في حركة عائلات من أجل الحرية، والسيدة مريم الحلاق، رئيسة رابطة عائلات قيصر، والسيد أحمد حلمي، أحد مؤسسي مبادرة تعافي، والسيد دياب سرية، من رابطة معتقلي ومفقودي سجن صيدنايا، والسيد خليل الحاج صالح، من منظمة مسار (تحالف أسر الأشخاص المختطفين لدى تنظيم الدولة الإسلامية "داعش")، والسيد فضل عبد الغني، مدير الشبكة السورية لحقوق الإنسان. أدارت الجلسة السيدة آمنة الخولاني، من حركة عائلات من أجل الحرية، وناشطة في مجال حقوق الإنسان. وتمَّ بثُّ الفعالية عبر منصة زوم وصفحات التواصل الاجتماعي.

افتتحت السيدة آمنة الخولاني الجلسة بالحديث عن مركزية قضية الاعتقال في سوريا، لا سيما أنَّ عمليات الاعتقال والتعذيب ما زالت مستمرة بوتيرة يومية، وفي هذا الصدَّد أشارت إلى إطلاق مجموعة من روابط الضحايا "ميثاق الحقيقة والعدالة": "**يشكل الميثاق مظلة مشتركة لمنظمات الضحايا وأُسرهم، ويعتبر خارطة طريق تقدم رؤيتنا ومطالبنا فيما يخص قضية المعتقلين. كما يُقصد به أن يكون مرجعاً ورؤية استراتيجية متاحة لجميع أصحاب المصلحة ومنظمات حقوق الإنسان وصانعي السياسات وصناع القرار الفاعلين في هذه القضية.**"

ثم نقلت السيدة آمنة الكلمة إلى السيد دياب سرية، الذي أشار إلى قضية الابتزاز المالي، التي يتعرض لها أهالي المعتقلين من أجل الحصول عن معلومات عن أحبائهم، وقال: "**صدمنا بضخامة حجم المبالغ المالية التي تجنيها هذه الشبكات المنظمة من رجال أمن وضباط في الجيش وشبيحة وميليشيات ومتعاونين معهم، وهناك محامون وقضاة متورطون أيضاً في عمليات ابتزاز لذوي ضحايا، كانوا يسعون فقط للحصول على معلومات تعتبر حقاً مشروعاً لهم**".

السيدة فدوى محمود، أشارت في مداخلتها إلى أن الاعتقال في سوريا ممارسة متأصلة في هذا النظام القمعي منذ عقود، وتحدثت عن تجربتها قائلة: "**اعتقلت في حقبة حكم حافظ الأسد وأُبعدت عن أولادي لعامين اثنين، وكان ولدي ماهر وقتها في السابعة من عمره، وهو الآن معتقل، وأنا دائماً أقول إنني أخشى اعتقال أحفادي أيضاً مستقبلاً، ولهذا نعمل من أجل إنهاء هذه المنظومة وهذا الاستبداد**" وأردفت السيدة فدوى أنَّ للعائلات "حق" في معرفة الحقيقة والحصول على معلومات عن أبنائها المغيبين. واختتمت، "**أحياناً أشعر بالتعب والإحباط، وأبكي، حالي كحال بقية السوريين، لكن لا بدَّ من أن أستمر في العمل؛ لأن أولادنا في أمسِّ الحاجة إلينا، هم في أمسِّ الحاجة لصوت يقول (هؤلاء مَن يستحقون الحياة وليس الأنظمة الاستبدادية)**".

تحدث بعد ذلك السيد أحمد حلمي، الذي وصفَ حالة الإحباط بأنها ضرب من ضروب الرفاهية، التي لا مكان لها حالياً بين السوريين: "**ليس بإمكاننا فقدان الأمل، والاستسلام لاختفاء أبنائنا المعتقلين في السجون السرية، لا يمكننا القول إن المعتقلين والمفقودين في السجون ومراكز الاحتجاز، والذين قتلوا تحت التعذيب قد ذهبوا وانتهى الأمر!، ولا يمكن أن نمضي إلى الأمام**". وأضافَ "**لا بدَّ من أن ننادي بأعلى صوت، ونضغط بشكل يومي ومستمر على كل جهة تشارك في صنع القرار**". وأخيراً أكد: "**قضية المعتقلين وكشف مصيرهم هي الأولوية الأولى، ومن الممكن العمل عليها بصرف النظر عن الملف السياسي وعن التقدم في المفاوضات، ولهذا قدمنا حلاً للمجتمع الدولي؛ نحن نريد إنشاء آلية دولية مستقلة تعمل على كشف مصير المختفين قسراً في سوريا، وأن تبدأ عملها منذ اليوم، وأن تصل إلى جميع مراكز الاحتجاز**".

مؤسسة رابطة عائلات قيصر السيدة مريم الحلاق تحدثت عمّا عانته وكثير من العائلات أمثالها، "**استلمت شهادة وفاة ابني أيهم، كما استلم العديد من السوريين شهادات وفاة لأبنائهم، جميعهم توفوا إثر توقف في القلب والتنفس، وهذه الشهادات ليست ذات مصداقية، فالبعض ممن استلم ذووهم شهادات وفاتهم عادوا إليهم بعد مدة**" وأشارت إلى ألم الفقد اللحظي والانتظار المستمر الذي تعيشه العائلات في ظلّ تغييب أبنائها "**لولا ظهور صور قيصر لكنت أنا وعائلات كثيرة ننتظر طيلة هذه السنوات، ودائماً ما أتساءل إن كان الانتظار والعيش على أمل اللقاء أفضل، أم أنَّ الخيبة وإغلاق باب الأمل أفضل**" وأضافت "**من حقي أن أستلم رفات ابني، من حقنا دفن أحبائنا في مقابر**" وحثَّت السيدة مريم السوريين في بلدان اللجوء على مناصرة قضية المعتقلين وضحايا التعذيب بشتى الطرق المتاحة.

تحدث السيد خليل الحاج صالح عن قضية المختطفين لدى تنظيم داعش، مشيراً إلى وجود تحديات مختلفة على هذا الصعيد بعد اندحار التنظيم، وقال: "**نحن بحاجة إلى آلية وتفويض ملزم للكشف عن مصير كل المختفين قسراً، لأنَّ هذا يشكل خطوة حقيقية للوصول إلى الاستقرار في سوريا**".

تلا ذلك مداخلة السيد فضل عبد الغني، الذي بدأ حديثه بالقول "**إن النهوض بقضية المعتقلين والمختفين قسرياً مسؤوليتنا جميعاً، وهي ليست فقط مسؤولية المنظمات الحقوقية، إنما هي مسؤولية المجتمع، والأفراد، والضحايا الناجين، وذوي الضحايا، فهي دائرة متكاملة ولا بُّد أن تكون في صلب أجندة السياسيين، ومن دون تعاون أهالي الضحايا لا يمكن بناء قاعدة بيانات موثقة، تبنى عليها لاحقاً التقارير وإجراءات المناصرة، والمطالبات بالتعويض وجبر الضرر، وما إلى ذلك...**".

وأوضحَ عبد الغني أن الاختفاء القسري/ التعذيب في سوريا قد بلغت حدَّ الجرائم ضدَّ الإنسانية وهي مستمرة منذ صيف 2011 حتى الآن، ولا تنقص هذه القضية بيانات أو آليات، إلا أنَّ هناك إهمالاً في التطبيق "**فشل المجتمع الدولي على مدى عشر سنوات في الكشف عن مصير معتقل واحد، لا يعني أن نتوقف عن المطالبة بحل قضية المعتقلين، لأن المطالبة بالمحاسبة هي مسؤوليتنا كناجين، التعويض حق للضحية، وحق لعائلته، وحق للمجتمع أيضاً، ناهيك عن استمرار جريمة الاعتقال حتى اللحظة، كل شهر هناك أعداد إضافية من المعتقلين**". وقدَّم عبد الغني مجموعة من التوصيات، اشتملت على:

- لا بدَّ من تكثيف الجهود في الطلب من الدول الصديقة بأن لا يكون هناك أي تطبيع للعلاقات مع النظام السوري، الذي لا يزال يقبع في مراكز احتجازه ما لا يقل عن 132 ألف معتقل أو مختفٍ قسرياً.
- يجب أن تمتد الإدانة والضغوط والمطالبة بالعقوبات إلى حلفاء النظام السوري، وبشكل خاص روسيا وإيران اللتان تمدان النظام بكل مقومات البقاء، وبالتالي لا يشعر أنه بحاجة لأن يقدم أية تنازلات.
- دعم المجتمع السوري لأسر المعتقلين والمختفين قسرياً وبخاصة المشردين قسرياً منهم، لأنهم الفئات الأكثر هشاشة وفقراً، والأخذ بنظر الاعتبار أنَّ معظم المعتقلين من الرجال، وهذا يعني أنَّ المرأة باتت المعيل الأساسي لأسرتها؛ مما يجعلها في بعض الأحيان عرضة للضغط ولمختلف أنماط الابتزاز.

- نطالب دائماً في الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن تتبنى إحدى دول العالم ملف المعتقلين والمختفين قسرياً، بما في ذلك الدعوة الأممية لخلق آلية للكشف عن مصير المختفين، وبالتالي تكون هذه الدولة مسؤولة عن متابعة تفاصيل هذا الملف حقوقياً، وقانونياً، وتقدم العون والمساعدة لأسر المختفين قسرياً، وإعادة تأهيل الناجين وبشكل خاص النساء، ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الملف، ومن أبرزها المنظمات المؤسسة لميثاق الحقيقة العدالة.
- النأي التام بقضية المعتقلين عن مسار أستانا، وعدم تسييس هذا الملف، وخوض مشاورات مع منظمات المجتمع المدني العاملة في هذا الملف.

بالإمكان حضور الحدث كاملاً عبر قناتنا على اليوتيوب على الرابط التالي، أو عبر حسابنا على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك عبر الرابط التالي.

SNHR
SYRIAN NETWORK FOR HUMAN RIGHTS
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

www.snhr.org - info@sn4hr.org

Federal Foreign Office
ifa Institut für Auslandsbeziehungen
Supported with German Federal Foreign Office's funds by ifa (Institut für Auslandsbeziehungen), Funding Programme zivik